



حزب القوّات اللبنانيّة

الشرعة

بعد مراحل نفال لمهيلة ، فزجت مصدا من القلام والظلم
هو وعضات من الحرية ، حملت في القوت اللبانية
حكيت ولحن ارادة الالباء والاباد صولاً لى هذه الحرية ،
وهولوه على لكل مظهره في هذا الشرق ، وهولوا عنه
وهرا ناطقاً ، يلبق بانبائه ، فما لحي فونجا عتدى
تصوب المنطقة للرا .

بعد كل تلك المراحل ، حققت القوت اللبانية نقلت
النوعية ، لتواكب العصر وتاهم على نقل لبنان
الى زمن الحضارة والتطور ، وما هي اليوم تقدم
الى اللبانيين ، شرعنا مكتوبة بالجد ، بعد ما
خطرنا نأوها ، جالنا بالدم والعرق والدموع ،
ورقعو علينا بالادسهم وجردهم المنهال بنية
تقديم الافضل لاجل لبنان ، لاجل الانسان .

عرب - الجبة ١٧ شباط ٢٠١٢

سيد محمد

الشرعة السياسيّة لحزب القوّات اللبنانيّة

مقدّمة عامّة:

١. إنّ العمل السياسي، في واقعنا اليوم، بات في حاجة ماسّة الى منهجة عن طريق التنظيم المؤسّسي، وفي طليعة ذلك، الأحزاب السياسيّة. فالمنهجة العقلانيّة تعبئ الطاقات الوطنيّة والسياسيّة وتنسّقها وتثمرها وتضعها في خدمة الإنسان، تطلّعات ورؤى.

٢. عرف لبنان في القرن العشرين، ممارسة سياسيّة قائمة على التعاطي التقليديّ، كما عرف أحزاباً سياسيّة خدمت النظام الديمقراطي بمقدار، والقضايا الوطنيّة بمدى، ولكنها رغم ذلك فشلت في إقناع اللبنانيين بأنّ النظام الحزبيّ حاجة ديمقراطيّة لا غنى عنها في ظروف عالم اليوم التاريخيّة. إنّ حاجة لبنان اليوم الى أحزاب، سياسيّة ديمقراطيّة متطورة فعلا، تشكّل ضرورة واجبة ومبتغى مصيرياً.

٣. لنجاح التجربة شروط وهي:

أ. فكر ديمقراطيّ إنسانيّ يكرّس حضارة الحوار في الحزب والمجتمع. ويحقّق الحريّات في كلّ مقتضياتها، ويواكب التطوّر وازدياد متطلّبات الإنسان على الأصعدة كلّها.

ب. نظام حزبيّ ديمقراطيّ، جامع، يعمل بمبدأ تداول المسؤوليّة في الإدارة الحزبيّة، ويتيح لكلّ محازب تحقيق ذاته بأبعادها الوطنيّة والسياسيّة والثقافيّة، وأن يحيا التزامه، بخلقيّة وإخلاص تامّين.

ج. مفاهيم وممارسات توفّق بين الحريّة والالتزام، وتكرّس وعي المحازب لحقوقه وواجباته الوطنيّة.

د. فكر يحترم خصوصيّات المجتمع اللبنانيّ التعدّديّ في مكوّناته وثقافته، ويرتقي بالعيش

المشترك إلى مرتبة المؤلفه الحقيقيه، بحيث يُنزع كل فتيل صدامي يهدد تلاقي اللبنانيين وتضامنهم ووافقهم. هذه المؤلفه هي القضيّه الجامعه للبنانيين.

هـ. رؤيا تستشرف المستقبل، وتواكب العولمة الآخذة في الإنتشار وتتأقلم مع الحداثة.

٤. يعمل حزب القوّات اللبنانيّة على تحقيق هذه الشروط متسلّحاً بترائمه النضاليّ ليقدمّ على هذا الأساس مبادئه العامّة ومنطلقات برنامجه السياسيّ والتمويّ.

الفصل الأوّل: في التراث النضاليّ للقوّات اللبنانيّة

٥. إنّ حزب القوّات اللبنانيّة وبعد عقود من النضال، يقف على عتبة انطلاقة جديدة، يستلهم فيها عبر الماضي القريب والبعيد، من أجل وعي متطلّبات الحاضر وتحدياته، فيعمل على بناء مستقبل أفضل.

٦. إنّ حزب القوّات اللبنانيّة اليوم، وهو التعبير السياسيّ عن حركة المقاومة اللبنانيّة منذ نشأتها، مقاومة وقوّة تغيير، يشكّل حاضنة للمبادئ ويتطلّع إلى المستقبل. لقد قام المناضلون بجهد جهيد للحفاظ على لبنان، وطناً لكلّ إنسان، يسمح لمكوناته المجتمعيّة ببلورة خياراتها التاريخيّة وصناعة مستقبلها ضمن الإطار الوطنيّ العام.

٧. نشأت القوّات اللبنانيّة من عزم شبابّ وشبّان تختزن ذواتهم قروناً من التراث النضاليّ، صنعه آباؤهم وأجدادهم في الذود عن الأرض والكرامة والحرّيّة والسيادة والإستقلال. حملوا السلاح مرغمين، بعد أن سقطت الدولة في فخّ الانقسام على ذاتها، وأضحت عاجزة عن القيام بأبسط واجباتها في الدفاع عن الأرض، في وجه الطامعين بها.

لقد مرّت القوّات اللبنانيّة، كمجموعة نضالية قاومت كلّ اعتداء على سلامة لبنان ودافعت عن سيادته واستقلاله، بمراحل متعدّدة، حاولت خلالها جاهدةً، بلورة مشاريع سياسيّة واستراتيجيّة خاصّة بكلّ مرحلة. فمنذ ولادتها في السبعينيّات من القرن المنصرم، كإطار جامع لمقاومة الإحتلالات ورفض الوصاية الخارجيّة، أحسّت بالأعباء التاريخيّة الملقاة على عاتقها.

خلال هذه الحقبة من الزمن، سقط للمقاومة اللبنانيّة آلاف الشهداء، وهُجّر المناضلون من

بيوتهم وأماكن تواجدهم، واضطُّهَدوا واعتُقِلوا، غير أنَّهم بإيمانهم وعنادهم وثباتهم وشجاعتهم وتضحياتهم أسقطوا المؤامرات المدبَّرة لشعبهم.

٨. بعدما أدَّت القوات اللبنانيَّة واجبها في الدفاع عن الأرض والكيان، انتقلت مع قوى أخرى، مسيحيَّة وإسلاميَّة، حزبية وغير حزبية، للإسهام في معركة قيام الدولة القادرة والقويَّة. لقد ساهمت مع شركائها في الوطن في إرساء وثيقة الوفاق الوطنيِّ، وتخلَّت عن سلاحها، في سبيل إنهاء الحرب وقيام الدولة. وقد دفعت ثمن هذا الخيار غالباً، فكانت مرحلة الظلام وسلطة الوصاية، وأدخِل القوَّاتيون المعتقلات، ومُورِسَتْ بحقهم وسائلُ تعذيبٍ شتَّى، واستُشهد بعضٌ منهم، ونُكِّلَ بعائلاتهم وأهلهم وذويهم ومناصريهم، ونُفي العديد منهم، وهُدِّدَ من كان يجرؤُ ولو على التَّحدُّث إليهم، وأقصوا حتَّى عن أبسط الوظائف العامَّة والخاصَّة. غير أنَّ كلَّ هذا الظلم الذي مُورِسَ بحقهم لم ينل من صمودهم وعنادهم وثباتهم، فكانت إرادتهم الممانعة والمقاومة مدخلاً لخروج الجيش السوري وانتصار لبنان وتحرُّره عام ٢٠٠٥.

٩. لكي تُثمر دماء شهدائها، وعذابات مصابيها ومُقعديها، وصمود أهلها، ونضالات سائر اللبنانيين الأحرار، وطناً صلباً قوياً يحتلُّ المكانة التي تليق بشعبه بين الدول، كان لا بدَّ للقوَّات اللبنانيَّة من أن تنتظم في إطار حزبٍ ديمقراطيٍّ حديث.

١٠. يرى حزب القوات اللبنانيَّة أنَّ العمل السياسي هو من أسمى الأعمال التي يقوم بها الإنسان لأنَّه يركّز على إدارة الخير العام للجماعة، برضى الجماعة ولصالح أفرادها. انطلاقاً من ذلك، تضع القوَّات اللبنانيَّة نفسها في خدمة الشعب اللبناني لتحقيق ثورة حقيقيَّة على الذات من أجل تغيير نمط الممارسة السياسيَّة وأسلوبها، والانتقال بها من الانتفاعيَّة، إلى التزام حقيقيٍّ في خدمة الصالح العام، ممَّا يؤدِّي حكماً إلى تحرُّر المواطن وحرية الوطن.

الفصل الثاني: بيان بمبادئ القوات اللبنانيَّة وثوابتها:

١١. إنَّ حزب القوات اللبنانيَّة،

التزاماً منه بقيمة الإنسان الحرِّ،

وإدراكاً لأهميَّة قيام وطن تجتمع فيه مكونات المجتمع على تعدُّدها وتنوعها،

وانطلاقاً من تصوّر ديمقراطيّ لقيام دولة دستوريّة يكون فيها القانون مرجعيّة للحياة السياسية والمجتمعيّة، يؤمن بلبنان ويناضل من أجله، وطناً نهائياً لجميع أبنائه يتحقّق في دولة دستوريّة، لا عقيدة لها، تحمل خيارات المجتمع التعدديّ اللبنانيّ بمكوّناته و«تراثاته» الفاعلة المتراكمة، «تراثات» جوهرها الإنسان والحرية. والإنسان والحرية هما القيمتان الأساسيتان في تشكيل الاجتماع السياسيّ اللبنانيّ.

يؤكّد حزب القوات اللبنانيّة على قناعاته ومبادئه وثوابته التالية:

١٢. الإنسان:

قيمة الإنسان هي أولاً في ذاته، أقدس ما فيه روحه وكرامته وعقله وضميره، مما يخوّله إعطاء معنى لحياته والبحث عن سعادته في عيشه التاريخيّ، واللقاء بالآخرين. والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان هو خير تعبير عن هذا المبدأ.

١٣. الحرية:

إنّ الحرية حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان وقد شكّلت عبر التاريخ الميثاقية - الروحية، والحافز لكلّ الجماعات التي اختارت لبنان وطناً نهائياً حفاظاً على وجودها. لا وجود للبنان من دون الحرية، ولا قيمة فيه تعلق على الحرية لأنّها خيار كلّ اللبنانيين وضمانتهم.

١٤. الوطن:

لبنان في ذاته هو الوطن والكيان والميثاق والدولة. تشكّل عبر مئات السنين، من خلال التفاعل الحضاري، موطناً للإنسان. من هنا تعمل القوات اللبنانيّة على تركيز جوهر الكيان اللبنانيّ ونهائيّته، في سبيل المحافظة على معانيه الروحية الفكرية والمعنوية، وترسيخه وطناً للعيش الحرّ الكريم والرغيد لأبنائه.

١٥. الدولة الدستورية:

إنّ التمسك بنهائيّة الكيان اللبنانيّ يحتم وجود دولة دستورية، سيّدة، ديمقراطية، ذات نظام برلمانيّ ليبراليّ. دولة دستورية تكون الإطار القانوني للحياة السياسيّة اللبنانيّة، والضمانة القانونيّة لحرّيات الأفراد والجماعات.

١٦. العيش المشترك المسيحي-الإسلامي السوي:

إنّ لقاء المسيحيّة والإسلام في لبنان هو لقاء تفاعليّ يشكّل ميزة للبنان في إيجابيّته. ويكون لبنان حقاً ذاته عندما يكون، بتفاعله الإيجابيّ، مشروع لقاء دائم يرتكز على المشاركة المتوازنة من خلال المناصفة السياسيّة الحقيقيّة على مستوى الحكم والمؤسسات الدستوريّة. يستطيع العيش المشترك المسيحي - الإسلامي، مع الممارسة السليمة بحريّة ومساواة، أن يقدم للعالم قدوة في تجاوز الصدمات وتخطّي الصراعات التاريخيّة، كما يقدم أنموذجاً حضاريّاً تعدّديّاً لا يمثّل المجابهة بل التفاعل، ولا يمثّل العزل بل التلاقي.

١٧. حقوق الفرد وسلامة الجماعة:

إنّ تطوّر حركة التاريخ يؤدّي إلى تحرّر الفرد والمجتمع على حدّ سواء، وصولاً إلى إرساء كيان مجتمعيّ وسياسيّ حرّ، آمن ومستقرّ، يكون ضامناً لنموّ شخصيّة المواطن. وعلى الرغم من حركة التاريخ الدائمة، فهو لا يخلو من الثوابت التي تُطاول البشر في كياناتهم الاجتماعيّة والسياسيّة. والثوابت التي يؤمن حزب القوّات اللبنانيّة بها كمسلّمات مبدئيّة لعمله الوطنيّ والسياسيّ هي:

أ. على مستوى الأفراد: الحقوق الطبيعيّة التي تولد مع الإنسان وأهمّها : حريّة الفرد الشخصيّة في الفكر والمعتقد والتعبير وصون كرامته وحقّه في الحياة وفي الملكيّة الفرديّة، إضافةً إلى حقّه في السعادة والرفاهية والنموّ والتطوّر. وبناءً عليه فإنّ أيّ دستور وطني أو قانون وضعي أو نظام سياسي يجب عليه أن يكون الضامن الرئيس لهذه الحقوق الإنسانيّة وأن ينسجم مع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان والشرعات المتممّة له.

ب. على مستوى الدول: مبادئ السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي والقرار الوطنيّ الحرّ في إطار القانون الدوليّ الضامن للاستقرار والسلام العالميّين، لأنّ انتهاك حرمة أي من هذه الثوابت يؤدّي إلى الحروب والنزاعات والحرمان والفقر والبطالة.

١٨. إنّ مفهوم حزب القوّات اللبنانية لرسالته في خدمة الوطن وفي ممارسة الشأن العام يرتكز على هذه القناعات والمبادئ والثوابت. تهدف هذه الرسالة، في جوهرها، إلى تحقيق الخير

العام وصون حقّ المواطن في التمتع بحياة حرّة وكريمة، في مجتمع يقوم أساساً على القيم الأخلاقية السامية، تحدوه قيم المحبّة والتضحية، وتدعمه مبادئ العدالة والمساواة والتسامح؛ مجتمع يستنير بالعلم والثقافة والمعرفة، ويتحلّى بالشجاعة والإقدام والتبصّر والإتزان.

١٩- إنّ تحقّق هذه القناعات والمبادئ والثوابت يتمّ من خلال منطلقات عامّة للبرنامج السياسي للقوّات اللبنانية.

الفصل الثالث: المنطلقات السياسية:

أولاً - في الهوية:

٢٠- يرى حزب القوّات اللبنانية أنّ الهوية اللبنانية تعدديّة في جوهرها، ومركّبة في تحقّقها وتجليّاتها لأنّها:

أ. نتيجة تفاعل مجموعة من الحضارات التي تراكمت على أرض لبنان، عبر التاريخ، منذ الفينيقيين وحتى اليوم، مع انفتاح كبيرٍ على سائر حضارات العالم.

ب. نتيجة تلاقي الديانات والعائلات الروحية المتعدّدة. هذان التعدّد والتنوّع ليسا حالة مصطنعة أو عابرة، بل خلاصة تجربة تاريخية رائدة - ما تزال مستمرّة - لتكامليّة حضاريّة في التمايز، واختبار لقدرة المسيحيين والمسلمين على الإلتقاء والإرتقاء من العصبية الدينيّة الضيقة إلى الإنسان كقيمة مطلقة في ذاته.

ج. نتيجة الدور الخاص للمسيحي والمسلم اللبنانيين في تحويل حوار الأديان من إطاره النظريّ العقائديّ المجرّد إلى واقع يوميّ معاش، عبر:

- عمل المسيحيّ والمسلم اللبنانيين، كلّ من موقعه الروحي، باتّجاه التواصل، فيختبر المسيحي عمق مفاهيمه الانفتاحيّة من خلال التعايش، الفكريّ والحياتيّ، مع المسلم؛ ويشهد المسلم اللبناني على قدرة الإسلام على العيش مع الآخر المختلف عنه على قاعدة التمايز والمساواة.

- الإقتناع الراسخ بأن لبنان بدون مسيحيّيه أو مسلميه يفقد جوهر وجوده وميزته بين الأوطان؛ ولكنّه، بمسيحيّيه ومسلميه، يصبح إستثنائيّاً في طبيعته وموقعه ودوره.

- شعور المسيحيّ أنّه في بيته تماماً لناحية عاداته وتقاليده وثقافته وتواصله مع العالم المسيحيّ، كما شعور المسلم أنّه في بيته تماماً لناحية عاداته وتقاليده وثقافته وتواصله مع العالم الإسلاميّ، بحيث يحافظ كلّ منهما على حريّاته الكيانيّة. وفي اللحظة التي يبطل فيها هذا التساوي الكيانيّ بين المسيحي والمسلم في لبنان، يبطل لبنان.

ثانياً - في الدولة:

٢١. يعتبر حزب القوّات اللبنانيّة أنّ الدولة هي الكيان الشرعي الوحيد المؤتمن على السيادة فوق كامل الأراضي اللبنانيّة، والمسؤول عن حماية المواطنين كافّة، والمقيمين على أراضيها، ووصون حرّيتهم وكرامتهم من خلال حقّها الحصريّ في استعمال السلاح والقوّة الرادعة لفرض القانون.

٢٢. يعمل حزب القوّات اللبنانيّة على أن تجهد الدولة لقيام لبنان الحرّيّة وسلطة القانون والمساواة في الحقوق:

أ. لبنان الحرّيّة: حرّيّة الضمير والمعتقد، حرّيّة الرأي والفكر، حرّيّة التعبير والتظاهر، حرّيّة التربية والتعليم والعمل، وحرّيّة مقاومة الظلم.

ب. لبنان دولة الحقّ والقانون: بما يعني ذلك من سيادة مطلقة للقانون في مواجهة أيّ تأثير لأيّ موقع سلطويّ على اختلافه. وسلطة القانون تعني الحفاظ على المملكيّة الفردية للناس ومصالحهم وموارد رزقهم وحقوقهم كالعَمّال والمستخدمين والمتعاقدين وأرباب العمل، اللبنانيين كانوا أم غير لبنانيين، عبر قوانين عصريّة وشفافة ذات معايير معتمدة عالمياً. والأهمّ أنّها تعني الثقة بالنصوص القانونيّة وبالمراجع القضائيّة كسلطة مستقلّة تفصل في المنازعات وتعطي كلّ ذي حقّ حقه.

إنّ التحديّ الأساسي أمام الدولة هو فرض تطبيق القانون بالتساوي، بحزم وانضباط ونزاهة وتجرد.

ج. لبنان المساواة في الحقوق والواجبات: فالمساواة تلغي من نفوس الناس مشاعر الغبن والإحباط والخوف، وتفتح قلوبهم على تقبّل الآخر؛ والمساواة تعزّز تطبيق العدالة وفق مقياس واحد على الجميع، وتؤمّن تكافؤ الفرص والمنافسة الشريفة تحت سقف القانون، والإنصاف في توزيع الخيرات العامّة والإنماء المتوازن بين المناطق. فلا أفراد محظيون ولا آخريين مظلومون، ولا مجموعة متسلّطة وأخرى مغبونة، ولا غنى فاحش يقابله بؤس وحرمان، ولا منطقة مزدهرة وأخرى تعاني الإهمال.

د. لبنان المساواة بين المرأة والرجل: إنّ المساواة بين الأفراد تعني مشاركة أكبر وأكثر فعالية للمرأة في الحياة السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية، وفي صنع القرار الوطني. لذا، يعمل حزب القوّات اللبنانيّة على إلغاء التشريعات المجحفة بحقّ المرأة وتعديلها وتطوير القوانين لتحقيق المساواة المنشودة.

ثالثاً - في النظام السياسي:

٢٣. ينبغي التمييز بين الدولة كمفهوم كيانيّ ميثاقيّ ودستوريّ وقانونيّ وكشخصيّة معنويّة من جهة، وبين النظام السياسي كصيغة حكم تتوافق عليها مكونات المجتمع من جهة أخرى. فمن البديهي التمييز أيضاً بين الدولة كمؤسسة ترعى شؤون المواطنين وتسهر على حقوقهم، وبين السلطات والمؤسسات التي تمارس عملياً اتّخاذ القرارات وتنفيذها.

٢٤. يتميّز النظام اللبناني بخصوصيّة أساسها الترابط العضوي والوظيفي بين مفهوم الدولة وكيانيتها من جهة، وبين صيغة محدّدة لتوزيع السلطة فيها بين المكونات المؤسّسة لها من جهة أخرى؛ وهذا يجعل أيّ تغيير في بنية النظام ينعكس بالضرورة على بنية الدولة، وينبغي بالتالي ألاّ يتمّ إلاّ من خلال التوافق بين هذه المكونات.

٢٥. إنّ النظام السياسيّ ليس غايةً في ذاته، بل وسيلة لإدارة الدولة على قاعدة السلم الاجتماعي. وبالتالي، فإنّ التوزيع الطوائفيّ للسلطة كما ورد في وثيقة الوفاق الوطني هو القاعدة البنيويّة للنظام. لا يمكن التطرّق إلى هذا الموضوع بمعزل عن أسس الكيان، ولاسيّما أنّه يعكس الترابط السببيّ بين التنوّع البنيويّ للمجتمع والنظام السياسي. إنّ أيّ فصل بين الإثنين لا بدّ من أن يؤدّي إلى تغيير، غير مرغوب فيه، في جوهر الكيان وطبيعته.

إنّ تخطّي الطائفية السياسية ممكن ولكنّ شرطه الضروري المسبق هو تكوّن ثقافة مدنيّة أساسها الإنسان - الفرد بذاته، ومُواطنَة مدنيّة تستقي محتواها من معين ثقافي واحد تتقاسمه الجماعات كلّها.

٢٦. إنّ المشاركة المتوازنة في السلطة السياسيّة في لبنان مبنية على المناصفة الفعلية على مستوى الحكم والمؤسّسات الدستوريّة. يستدعي ذلك وضع قوانين انتخابية عادلة تسمح بتمثيل حقيقي وفعلي يترجم هذه المناصفة بين المسيحيين والمسلمين بحيث لا تكون هذه المناصفة مزيفة ووهيّة.

٢٧. إنّ تطبيق النظام السياسيّ بشكل سليم يفترض ممارسة سياسيّة صحيحة. تدعو القوّات اللبنانيّة في هذا المجال المجتمع اللبناني كلّه ليتحوّل إلى قوّة تغيير من خلال رفض الممارسات السياسيّة التقليديّة، ورفض الخضوع للإقطاع السياسيّ الذي يسخر الوطن لمصالح شخصيّة أو عائلية أو قبلية ضيقة.

الفصل الرابع: المنطلقات الإقتصادية - الإجتماعية :

أولاً - في النظام الإقتصادي:

٢٨. تكمن قوّة الوطن بصلاية العلاقات ووثوقها بين مكّوناته كلّها. إنّ التحدّيات التي تواجهنا ضخمة، ومديونيّتنا كبيرة ونسيجنا الإجتماعي هشّ، وموقعنا على الساحة الدولية مهمّش. لقد فشلت السياسات الإقتصاديّة والإجتماعيّة للدولة اللبنانية حتّى الآن في مهمّتها، أي في ضمان نموّ متوازن وتنمية مستدامة، وإستحداث فرص عمل كافية ولاتئة للشباب، وفي المحافظة على الدور الإستثنائيّ الذي لطالما تمّتع به لبنان بحكم موقعه الجغرافيّ. يدعو حزبنا إلى نظام إقتصادي حرّ مع الضوابط المطلوبة بالإضافة إلى شبكة أمان إجتماعي ملائمة. إنّ نجاح أي ديمقراطية يرتبط باعتماد الإقتصاد الحرّ الذي يلعب دور الميسر والوسيط لإدارة الموارد، مؤمناً المناخ المؤاتي لأفضل إنتاجيّة ممكنة.

٢٩. شهدت مرحلة الوصاية تقويضا للإقتصاد اللبناني عبر إفراغ المؤسّسات الحكوميّة والدستوريّة، وتعطيل مهامها، واستباحة المال العام والاقتصاد، إذ تمّ تجيير السلطات

التنفيذية والتشريعية والقضائية لحساب تأمين مصالح إقتصادية لفئات محدّدة في الحكم. فحصلت قوننة لعمليات احتكارية عديدة.

٣٠. يرى حزب القوّات اللبنانية أنّ بناء الإقتصاد السليم لا يمكن أن يتمّ إلا ضمن حاضنة جوهرية قوامها الإستقرار السياسي؛ ولا يتأمّن هذا الاستقرار إلا بقيام الدولة القوية والقادرة بمؤسساتها الدستورية، وبوظائفها الأمنية والقضائية.

٣١. يرتكز الاقتصاد الحرّ على مجموعة مبادئ وخصائص يجب تبنيها بالكامل وأهمّها:

أ. حرية واسعة للمبادرة الفردية، بحيث تشكّل حافزاً أساسياً للإستثمار، ومصدراً للإبداع والتجديد، وبالتالي محرّكاً للعجلة الإقتصادية. غير أنّه يحقّ للدولة من جهة، ضبط الممارسات الإقتصادية المضرّة بالمصلحة العامة التي قد تنجم عن التمتع اللامحدود بهذه الحرية؛ ومن جهة أخرى، التأثير غير المباشر عند الضرورة، بواسطة الحوافز النقدية والمالية، على خيارات المستثمرين، لكي تتماشى مع أولويّات المجتمع وأهداف السياسة الإقتصادية، ولا سيّما لجهة الإستثمار في قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

ب. حرية المنافسة التي تحفّز التطور التكنولوجي وحسن الإدارة. غير أنّ هذه الحرية لا تستقيم وتلعب دورها المطلوب، إلا بالقضاء على الإحتكارات على أنواعها، وفي القطاعات كلّها.

ج. صون الملكية الخاصة بأشكالها كلّها، النقدية والمالية والفكرية والحقيقية، كونها حقّاً طبيعياً للإنسان، وعاملاً جاذباً للإستثمارات.

د. حرية التبادل مع الخارج شرط توفير القدرة التنافسية اللازمة للإنتاج الوطني تجاه السلع المستوردة، ومكافحة الإغراق على أنواعه، ومعاملة شركاء لبنان التجاريين بالمثل بما يتعلّق بسياساتهم الحمائية، واعتماد مبدأ التوازن والمساواة في الإتفاقات التجارية الثنائية والمتعدّدة الأطراف التي يوقّعها لبنان، وتوفير الحوافز للصادرات اللبنانية.

هـ. حرية القطع، كونها مصدر إطمئنان للمستثمرين الأجانب، وعامل جذب للرساميل الأجنبية؛ بالمقابل يجب تعزيز صلاحيات السلطات النقدية في هذا المجال، لئلا

تتحول هذه الحرية مصدر تشجيع للمضاربات ضد العملة الوطنية، التي تؤدي بدورها الى جملة إختلالات اقتصادية. وفي هذا الصدد، تعتبر القوات اللبنانية أن الإستقرار النقدي هو في صميم الإستقرار الإقتصادي الذي يشكل بدوره شرطاً للإستقرار الإجتماعي، الذي بدوره لا يستقيم الإستقرار السياسي.

و. حرية تنقل الرساميل، بحيث يحق لكل شخص تحويل أمواله من الداخل الى الخارج، ومن الخارج الى الداخل، مما يشكل مصدر إطمئنان للمستثمرين الأجانب، وعامل جذب للرساميل الأجنبية.

ز. السريّة المصرفية، كونها توفر الإحترام للحياة الخاصة للمدّخرين، وتساهم في استقطاب الودائع الأجنبية، شرط ألا يُستفاد منها لتبييض الأموال، أو لتقلت من القضاء، ومن الرقابة على المصارف.

ح. نظام ضريبي يلتزم بقواعد العدالة الضريبية، فيؤمن التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، بحيث لا يشكل عامل إحياط للإستثمار من جهة، ولا يقوّض القدرة الشرائية للمداخيل الثابتة من جهة أخرى، ويوفر الأدوات الضريبية اللازمة للسياسة الإقتصادية والإجتماعية.

ط. مكافحة الهدر في الموارد البشرية، من خلال سياسات الإستخدام؛ ومكافحة الهدر في الموارد الطبيعية، بواسطة بناء السدود واتباع السياسات الزراعية الرشيدة؛ ومكافحة الهدر في الموارد المالية من خلال ترشيد الإنفاق العام.

ي. إنماء متوازن من خلال التوزيع العادل للنفقات العامة على البنية التحتية، ما من شأنه الحؤول دون استمرار تركّز الإستثمارات الخاصة في مناطق على حساب مناطق أخرى، مما يعيد إحياء المناطق الريفية والنائية، ويعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

ك. تنمية محلية عبر تعزيز صلاحيات السلطات المحلية، في إطار نظام إداري لامركزي، لأن هذه السلطات هي الأدرى بحاجات الناس الإقتصادية والإجتماعية، وبطرائق تلبيتها. لذا يجب العمل على تطبيق صيغة اللامركزية الإدارية كما تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني وتطويرها. بموجب هذه الصيغة تحصل الأقضية أو المحافظات، بعد

إعادة تحديدها، على صلاحيّات تخوّلها إدارة المسائل الحياتيّة اليومية للمواطن وتحسينها.

ل. تنمية مستدامة تقوم على المحافظة على البيئّة، وتضمن حقّ الأجيال القادمة، في الإستفادة من الموارد الطبيعيّة.

م. خصخصة بعض مؤسّسات القطاع العام ذات العجز الدائم، ولكن ضمن الشروط التالية:

- اعتماد المعايير الدوليّة للخصخصة (الشفافية، المناقصة ...) بما يصون المصالح الماليّة للدولة.

- العمل على عدم انتقال بعض المؤسّسات من موقع احتكاري في القطاع العام، الى موقع احتكاري في القطاع الخاص.

ن. وضع تشريع إقتصادي يعالج مشاكل التجارة الداخليّة والخارجيّة والسياحة، ويؤمن الإطار السليم للتنافسيّة، والشراكة الواضحة بين القطاعين العام والخاص، ويحمي أصحاب الابتكار والإبداع.

س. التعويل على الدور الاقتصاديّ للإنتشار اللبناني في العالم، إن من ناحية تعزيز الصادرات اللبنانيّة وإن من ناحية إستقطاب الرساميل، وذلك من خلال سياسات هادفة في هذين المجالين على الأقلّ.

ع. تدخّل الدولة في الشأن الإقتصاديّ والإجتماعيّ هو ضروري عند الحاجة، لدرء الأزمات الإقتصادية والإجتماعية، أو للخروج منها بعد حدوثها؛ كما على الدولة أن تتدخّل دائماً في مجالات إعداد الموارد البشريّة الكفوءة للقطاعات الإقتصادية، وتعزيز البنية التحتيّة على أنواعها، والحفاظ على البيئّة، وسنّ التشريعات، واتخاذ القرارات التي تسهّل عمل القطاع الخاص.

ف. الشفافيّة التامّة على مختلف الصّعد، ولا سيّما في ما يتعلّق بالإحصاءات الإقتصاديّة والإجتماعيّة، ومشتريات الدولة، والخصخصة، والإعلام الإقتصاديّ والإجتماعيّ، كونها مصدر إطمئنان للمستثمرين.

ص. إعادة بناء الخدمة العامة عن طريق:

- مكافحة الفساد بشكل شفاف وفعال بعيداً عن ممارسات «التزلم» والمحسوبية.
- اعتماد معايير الكفاءة في التوظيف العام وإنصاف موظفي هذا القطاع في مداخيلهم تحسباً لكرامتهم ونزاهتهم، ولغرض اجتذاب الطاقات الكفوءة.
- ترشيح الإدارة العامة وتحديث هيكليتها ووسائلها وتدريب ملاكها ضماناً للإنتاجية القصوى من خلال تسريع المعاملات والتخفيف من فرص الرشوة ومواكبة متطلبات العصر وتطور دور القطاع العام.

ق. النهوض بالإدارة العامة لتصبح أداة إصلاح وتؤمن الموارد الوطنية عن طريق:

- سياسة مالية تفضي إلى زيادة الموارد عبر التركيز على القطاعات والمداخيل المعفية كلياً أو جزئياً من الضرائب، وتأمين المساواة الأفقية للقطاعات والمداخيل أمام النظام الضريبي، وإستفادة الدولة من أملاكها البحرية وغيرها من الأملاك المؤجرة بأسعار رمزية لا تتلاءم مع الأسعار الحالية للعقارات ولا مع استخدام هذه الأملاك.
- سياسة صناعية قوامها التشدد في معايير الجودة، وتفعيل البحوث والرقابة الصناعية والزراعية، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، وتأمين القروض الصناعية والزراعية ضمن سلة متكاملة.
- سياسة توجيهية هادفة إلى تطبيق المخطط التوجيهي لترتيب الأراضي اللبنانية حسب الخصائص المنطقية والنتائج المرجوة على صعيد التكامل بين مكونات الوطن.
- سياسة قطاعية تشمل الإتصالات، والطاقة والمياه نظراً إلى ما تشكله هذه القطاعات من عصب للإقتصاد وخدمات حيوية للمواطنين؛ وغني عن القول إن لتردي واقعها أو تحسُّنه تأثيراً كبيراً على النشاط الإقتصادي ورفاه المواطنين، الأمر الذي يفترض تسريع البرامج الإستثمارية في هذه القطاعات من بناء معامل توليد الكهرباء والسدود، ومدّ الشبكات وتحسينها، ضمن خطة متوسطة أو طويلة الأمد، والبحث في

أفضل صيغ التمويل والشراكة مع القطاع الخاص، على أن تحترم هذه الصيغ مبدأً حق المواطن بالحصول على الخدمة العامة ومستويات معيّنة من كميّة الخدمة وجودتها وألّا ترتّب ديناً كامناً على الماليّة العامّة.

ثانياً - في الحماية الاجتماعية:

٣٢. إنّ الإقتصاد الحرّ هو في خدمة الإنسان - الفرد، ويجب ألاّ يفضّل ضرورات الحماية الاجتماعيّة، فالأمن الاجتماعيّ هو في أساس استقرار المجتمع وفي أساس حماية المواطن من الإستهداف، فلا تبقى إرادته مرهونة بوضعه الاقتصاديّ.

٣٣. إنّ الأمن الاجتماعيّ هو شرط أساسيّ من شروط تأمين حريّة المواطن السياسيّة فلا يُضطرّ للمساومة على أفكاره ومبادئه وتطلّعاته من أجل تأمين حاجاته الأساسيّة. لذلك، يناضل حزب القوات اللبنانيّة من أجل إرساء نظام حماية ورعاية اجتماعيّ يلتزم بالقواعد التالية:

أ. سياسة إعادة توزيع جديّة للضرائب، تردم الهوة بين الشرائح الاجتماعيّة، من خلال الضريبة التصاعديّة على الدخل.

ب. سياسة استخدام تضع حداً للهدر في الموارد البشريّة، وللنزف الديموغرافيّ؛ وتنظّم عمل الأجانب في لبنان على أسس علميّة، بما يخدم مصلحة العمالة اللبنانيّة والمؤسّسات الإقتصاديّة.

ج. سياسة إيجارات متوازنة تراعي المقتضيات الإقتصاديّة بإعطاء المالك حقّه، والمستلزمات الاجتماعيّة بإعطاء المستأجر حقّه.

د. سياسة دخل توفّق بين ضرورة الحفاظ على القدرة الشرائيّة لمداخل العمل وإفادتها من ثمار النموّ الإقتصاديّ من جهة، وضرورة الحفاظ على القدرة التنافسيّة للمؤسّسات الإقتصاديّة من جهة أخرى.

هـ. سياسة صحيّة توفر التغطية الصحيّة الشاملة والأساسية لكل اللبنانيين المقيمين، وتنظّم عمل الصناديق الضامنة من خلال إطار واضح للسياسة الصحيّة ومعاييرها

وأهدافها، وتفعل الطبّ الوقائي مما يسمح بخفض كلفة الإستشفاء، وتصلح وضع الضمان الإجتماعي وتستعيد التوازن المالي في فرع التقديمات الصحيّة وفقاً لأحكام القانون.

و. سياسة إجتماعية توفر العيش اللائق للأكثر فقراً والأكثر ضعفاً عن طريق تمكينهم من العمل، وتدفع باتجاه إقرار صيغة نهائية لقانون ضمان الشيخوخة ليحل محل تعويضات نهاية الخدمة ويغطي كل اللبنانيين، والعمل على قانون يضع طوارئ العمل موضع التنفيذ.

ز. تنسيق عمل الجمعيات والمؤسسات العاملة في الشأن الإجتماعي وتفعيلها ومراقبتها وتحفيز نشاطها بمساعدة الدولة تحت مبدأ المناوبة.

الفصل الخامس: المنطلقات الثقافية - التربويّة:

أولاً - في الثقافة:

٣٤. لبنان المتعدّد الجماعات هو أيضاً متعدّد الخصوصيات الثقافية التي تنهل بعضها من بعض في تفاعل عميق في ما بينها، وفي تبادل كبير لخبراتها وخياراتها. فهذه الجماعات ليست متجاوزة ومتعايشة فقط، بل هي تتقاسم الحياة اليومية والمسؤوليات المشتركة. وهذا يجسّد إرادة عارمة لدى اللبنانيين ويؤسّس لثقافة تجمع بين كلّ هذه الخصوصيات، وذلك على الرغم ممّا أصاب هذه الشراكة من تجارب ومحن عبر التاريخ.

٣٥. يُفترض في إطار هذه الثقافة، منع أي ممارسة من شأنها المسّ بشعور الآخرين أو عاداتهم أو تقاليدهم أو أنماط عيشتهم أو أي وجه من أوجه حياتهم الثقافية.

٣٦. بناء على ما تقدّم يعمل حزب القوّات اللبنانية على تدعيم قيام هذه الثقافة من خلال توفير الوسائل الضرورية لإحلال:

أ. ثقافة السلام ونبذ خطاب الكراهية، ونبذ العنف الفردي والمؤسّسي، وتشجيع انفتاح الجماعات بعضها على بعض، والتفاعل الإغنائّي في ما بينها ونبذ الإرهاب بكلّ أشكاله.

ب. ثقافة الحوار القائمة من جهة على قبول الآخر بما هو عليه مع حقّه الكامل بالإختلاف، ومن جهة أخرى على نشر القيم السليمة لحماية المجتمع، وخاصّة العناصر الشابّة منه، من الآفات والانحرافات الإجتماعية؛ قيم تدعّم أسس العائلة وتعمّم إحترام سلطة القوانين الضابطة للأمن الإجتماعي والسلامة العامّة.

ج. ثقافة الديمقراطية التي تعطي الشعب حقّ اختيار حكّامه وتجعل من الصراع المشروع على السلطة صراعاً حضارياً يؤمّن التداول السلميّ للسلطة السياسيّة ويحترم حقوق الإنسان والتنافس الإيجابي والعدل في المجالات كلّها.

د. ثقافة الإنفتاح والعقلانيّة والحدّاثّة والتحرّر من قيود الماضي عبر قراءة موضوعيّة للتاريخ بغية تنقية الذاكرة.

هـ. ثقافة العمل والإنتاج كنقيض لثقافة الريع والتنفّع والإستزاق والمحسوبيّة.

ثانياً - في التربية:

٣٧. يعتبر حزب القوّات اللبنانيّة أنّ مكانة الشعوب وقدرتها التنافسية، تكمنان في رأسمالها البشري، الذي يعود إعداده بالدرجة الأولى، إلى نظمها التربوية. من هذا المنطلق، تصبو القوّات اللبنانيّة الى نظام تربويّ في لبنان، يستند الى المبادئ التالية:

أ. حرّيّة الأهل في اختيار النظام التعليمي الذي يريدونه لأبنائهم من خلال حرّيّة اختيارهم للمؤسّسات التربويّة. وتقوم حرّيّة اختيار هذا النظام ضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين. ويعرّز هذه المسألة إنشاء البطاقة التربويّة التي تغطّي كلّ التلامذة في مجالي التعليم الرسميّ والخاص.

ب. مؤسّسات تربوية تنعم بحرية تعليم واسعة، تتيح لها اعتماد أنجح الإبتكارات وأحدثها في مضامين التعليم وطرائقه في العالم.

ج. مجانيّة التعليم والزماميّة لغاية المرحلة الثانويّة.

د. برامج تربويّة تربي أبناءنا على القيم الإنسانيّة والروحيّة والوطنيّة، وبرامج تعليميّة مرنة تصقل طاقات أبنائنا بالمهارات المعرفيّة والعلميّة والتقنيّة، بمستويات عالميّة.

هـ. تعليم جامعي مهنيّ تستجيب برامجه بالفعل لما تتطلبه المهن التي يعدّها لها، من تقنيّات ومعارف وقدرات.

و. إيلاء عناية خاصّة بالجامعة اللبنانيّة، تمويلًا وتجهيزًا، وإعادة الهيكلة إدارةً وبرامج، نظراً للدور التي تلعبه على مستوى الحراك الاجتماعيّ في لبنان، منذ نشوئها حتى اليوم.

ز. تعليم مهنيّ يعوّل عليه لتعزيز القدرة التنافسيّة للبنان، واستقطاب الإستثمارات الأجنبيّة، واستيعاب البطالة، من خلال إعادة تنظيمه، وتزويده بأنجح البرامج، وأحدث التجهيزات، ليوفّر للبنان كفاءات بمواصفات عالميّة.

ح. إستثمار حكوميّ في البحث العلميّ، عبر تزويده ببنية تحتية من المختبرات والمشاعل والمكتبات ومراكز الأبحاث وما شابه للإستفادة من نتاجه تربويًا وإقتصاديًا، وفي إرساء إقتصاد المعرفة في لبنان وتعزيزه.

الفصل السادس: المنطلقات في العلاقة مع الإنتشار والإغتراب اللبنانيين:

٣٨. يشكّل الإنتشار اللبناني رثّة لبنان التي لطالما أمّنت له مقوّمات البقاء في أصعب المراحل وأحلك الظروف فكان هذا الإنتشار حاضرًا دومًا: إنّ سياسياً في بلورة رأي عام دولي لصالح وطنه، وإنّ إقتصاديًا من خلال الدعم الماديّ الذي يؤمّنه للمقيمين في لبنان. ومما لا شكّ فيه أنّ الإنتشار اللبنانيّ هو جزء من رسالة لبنان وموقعه وانفتاحه ودوره العالمي. وهو يوفّر للوطن الأمّ شبكة أمان خارجيّة لاستقلاله واستقراره وازدهاره. لكنّ هذا الإنتشار يخضع لإهمال دائم ومزمن.

٣٩. إنّ القوّة اللبنانيّة تلتزم تحقيق المساواة بين المقيمين والمنتشرين وتؤكّد على الثوابت الآتية:

أ. يتكوّن الشعب اللبناني من مقيمين ومنتشرين. إنّ الإنتشار اللبناني في العالم يشكّل عنصراً أساسياً من عناصر تكوين لبنان كوطن.

ب. تشكّل الجنسيّة اللبنانيّة حقّاً طبيعياً لكلّ متحدّر من أصل لبنانيّ، ينبغي ألاّ تحوّل دون استعادتها أيّ تعقيدات إداريّة أو قانونيّة.

ج. على الدولة اللبنانيّة أن تقوم بالإجراءات اللازمة لتمكين المنتشرين المؤهلين من ممارسة حقّهم بالانتخاب والترشّح، فتستقيم العلاقات معهم ويصبحون مشاركين في بناء وطنهم ومسؤولين عن مصيره ومستقبله.

الفصل السابع: المنطلقات في العلاقات الخارجية :

٤٠. يؤكّد حزب القوات اللبنانيّة على حقّ لبنان في اعتماد سياسة خارجية مستقلّة، ورفض أيّ شكل من أشكال التداخلات الأجنبيّة والوصاية الإقليميّة أو الدوليّة، بحيث تأتي المصلحة اللبنانيّة العليا فوق الإعتبارات كلّها.

٤١. إنّ أفضل سياسة خارجيّة تتوافق والسلام والإستقرار الداخليين، هي التي تقوم على أساس «حياد لبنان الإيجابي» الذي يضمّنه مجلس الأمن الدوليّ وجامعة الدول العربيّة، مع اعتماد قواعد العلاقات المتّبعة دولياً، والتوفيق، في الوقت نفسه، بين هذا الحياد وعضويّة لبنان ودوره، حقوقاً وموجبات، في جامعة الدول العربيّة وهيئة الأمم المتّحدة.

٤٢. إنّ تحقيق التضامن العربيّ في مده الأوسع، يتطلّب من الدولة اللبنانية بذل غاية الجهد لتحقيق إنشاء مؤسسات ضمن «جامعة الدول العربيّة»، بانسجام تامّ وروحيّة ميثاقها، تهتمّ بما هو نفع عربيّ عام على غير صعيد، مثل السوق الإقتصاديّة العربيّة المشتركة، وأمور الطاقة النوويّة للأغراض السلميّة العربيّة، والأمن الغذائيّ العربي، وتخزين المياه العربيّة وتوزيعها، وكلّ ما من شأنه أن يرفع مستوى حياة مواطني الدول العربيّة، ويساهم في استقرارهم وازدهارهم وتضامنهم.

٤٣. إنّ القضية الفلسطينيّة تبقى جوهر الصراع في الشرق الأوسط بما لها من تداعيات أصابت لبنان ودول المنطقة على مدى الستة عقود المنصرمة. ترى القوات أن لا استقرار فعليّاً في المنطقة قبل حلّ عادل وشامل للقضيّة الفلسطينيّة. والحلّ هو ما أجمع عليه القادة والرؤساء والملوك العرب في مؤتمر القمّة المُنعقد في بيروت وقد صدرت مقرّراته في

الثامن والعشرين من آذار عام ٢٠٠٢ والذي قضى بقيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية. في هذا السياق، تؤكد القوات اللبنانية ضرورة الالتزام، بما يتعلق بلبنان، بكل ما ورد في إتفاق الطائف لجهة متابعة الصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصاً التمسك باتفاقية الهدنة التي أُقرت في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٤٩، إلى حين الوصول إلى الحلّ المنشود، مع التأكيد على حقّ العودة للفلسطينيين ورفض التوطين.

٤٤- إنّ المشرق العربي غنيٌّ «بتراثاته» ومجموعاته الدينيّة والحضاريّة والإثنية المتعدّدة. يشكّل المسيحيّون مكوّناً أساسياً وأصيلاً بين هذه المجموعات، ويضفون عليها طابعاً مميّزاً عبر تفاعلهم مع محيطهم ومساهماتهم الإيجابية في تقدّمه، منذ تشكّل الحضارة المشرقيّة وصولاً إلى النهضة العربيّة التي كانوا من أبرز روادها. لذا تدعو القوّات اللبنانيّة إلى نهوض المشرق العربي من جديد بمكوّناته قاطبة، وفي مقدّمها الحضور المسيحيّ الحرّ والفاعل، حفاظاً على «تراثاته» وحرصاً على حاضره ومستقبله. كما يدعو حزب القوّات لاستلهاام التجربة اللبنانيّة أنموذجاً يُحتذى بوصفه نمطاً حضاريّاً في البحث عن العيش المشترك السويّ.

الخاتمة :

٤٥- إنّ القوّات اللبنانيّة، بمسؤوليّتها أمام الله والتاريخ والشعب، تقف وفيّة لمبادئها وشهادتها، صادقة في طروحاتها، داعيةً اللبنانيين الى تأكيد العقد التوافقيّ في ما بينهم، وأخذ العبر من التاريخ ليحيّوا بحسب القيم التي تليق بكرامة الإنسان.

٤٦- إنّ لبنان ليس رسالة حقّ وحرية فحسب، بل هو مشعلٌ للحرية والديمقراطيّة والقيم الإنسانيّة في هذه المنطقة من العالم. إنّه مشعل، يشعّ نوراً فوق تلال وجبال اختارها أجدادنا لتضيء هذا الشرق.

إنّ القوّات اللبنانية، الأمانة على تراثها وتاريخها، تقف في طليعة المؤمنين بلبنان الوطن والإنسان، مستنهضة ذاتها وجميع الأحرار والمخلصين من أجل الالتزام ببناء مستقبل زاهر وواعد يرتقي بلبنان إلى مصاف المجتمعات المتطوّرة في العالم.